

كلمة وفد دولة قطر للمؤتمر الاستعراضي الرابع للدول الاطراف في اتفاقية الألغام المضادة للأفراد خلال الفترة من 25-29 نوفمبر 2019م - أوصلو بالنرويج

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة رئيس المؤتمر

السيدات والسادة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

بداية...

اهنيء وارحب بالدول التي انضمت مؤخراً واصبحت طرفاً في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد ، ونتمنى التوفيق لأعمال المؤتمر في تحقيق اهدافه النبيلة،،،

السيد الرئيس

بعد مرور 20 عاماً على دخول الاتفاقية حيز النفاذ وصل عدد الدول الأطراف في الاتفاقية 169 دولة، و133 دولة موقعة، وإن هناك دولاً أعضاء في مؤتمر نزع السلاح لكنها لا تزال خارج الاتفاقية مما يشكل استنفهاماً و تحدياً للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للتصدي لإنتشار ومكافحة هذه الأسلحة الفتاكة.

وتمثل اتفاقية حظر الألغام إطاراً مركزياً للدول للقيام بالإجراءات المتعلقة بنزع فئة كاملة من هذه الأسلحة، ومساعدة ضحايا الألغام وتأهيلهم، ووضع برامج لتوعية المدنيين بمخاطر هذه الألغام، وعلى الرغم من تدمير أكثر من (40) مليون لغم مضاد للأفراد إلا أنه يصل عدد الألغام المخزونة في باطن الأرض الى 10 مليون ينتظر التدمير ويعيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان المعنية.

وانطلاقاً من التزام دولة قطر بمسؤولياتها ودورها في تحقيق السلم والأمن الدوليين، فإننا والحمد لله ليس لدينا مناطق ملغومة ولا مخزون من تلك الألغام، وكانت دولة قطر من أوائل الدول التي صدقت على الاتفاقية في 21/09/1998، وأصدرت مرسوم التصديق بالرقم 52 لعام 1999م بتاريخ 08/12/1999م.

سيدي الرئيس

لقد انشأت دولة قطر اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (26) لعام 2004م ، وهي لجنة دائمة في وزارة الدفاع لتكون هي الجهة المنوط بها لتنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمواضيع نزع السلاح ومنها اتفاقية "حظر استعمال وتخزين وانتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام".

وإيماناً من دولة قطر في صون الأمن والسلم الدوليين فقد ساهمت وحسب المادة(6) من الاتفاقية (التعاون الدولي والمساعدة الدولية) بالانضمام لقوات حفظ السلام في لبنان (يونيفيل) لعام 2006م، وقامت بتنفيذ مشروع "مكافحة الألغام في شرق السودان ومساعدة الضحايا وإعادة تأهيلهم" من خلال الهلال الأحمر القطري خلال الفترة 2007-2010م، بالإضافة لتدريب وتأهيل القوات الليبية في العام 2011م على إزالة الألغام والألغام المضادة للأفراد، والتبرع لليبيا بالمعدات والآليات لنزع تلك الألغام كمساهمة في دعم وتنفيذ الاتفاقية.

وفيما يخص المادة (7) من الاتفاقية تقدم دولة قطر بانتظام التقرير السنوي المتعلق بتدابير الشفافية.

وعلى صعيد التدابير الوطنية للاتفاقية ، فقد أصدرت دولة قطر قانوناً للأسلحة والذخائر والمتفجرات في عام 1999م، وأجرت تعديلات عليه عام 2010م وأصدرت لائحته التنفيذية عام 2013م، حيث افردت الفصل الثالث للمتفجرات فحظرت الترخيص بالاتجار فيها او صنعها كما حظرت حيازتها أو إحرازها أو حتى مجرد حملها ووضعت عقوبات صارمة لمخالفة هذا الحظر.

كما اصدرت قانونا للجمارك في عام 2002م، يضع قيوداً من شأنها تأمين منافذ الدولة ضد محاولات دخول أية محظورات، بما فيها الألغام والمتفجرات، كما اصدرت قانوناً خاصاً بمكافحة غسل الأموال في عام 2002م ، وما تضمنه من اعتبار الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر والمتفجرات من إحدى الجرائم التي يعاقب القانون مرتكبيها بأشد العقوبات.

في المجال العسكري عملت في تأمين سواحلها البحرية وحدودها البحرية وحدودها البرية، والذي من شأنه المساهمة في السيطرة على عمليات التهريب بجميع أنواعها ومن ضمنها الأسلحة والذخائر..

وفي مجال التوعية بمضمون اتفاقيات حظر أسلحة الدمار الشامل والأسلحة المحرمة دولياً، فإن اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة تنظم سنوياً ورش عمل توعوية لقطاعات الدولة، وطلبة المدارس الثانوية والجامعات، ومفتشي وموظفي الجمارك، وافراد القوات المسلحة، وغيرها من قطاعات الدولة حيث تمثل اتفاقية الألغام المضادة للأفراد احد الموضوعات المهمة التي تتناولها ورش التوعية.

وفي مجال العلاقة مع الاتفاقية تساهم دولة قطر في تبادل المعلومات سنوياً مع وحدة دعم التنفيذ، وتحرص على المشاركة في الاجتماعات السنوية للدول الأطراف والخبراء وفقاً (للمادة 11) والمؤتمرات الاستعراضية كل 5 سنوات وفقاً (للمادة 12) ، ونشر ما يستجد من تقنيات ومعلومات جديدة في مجال إزالة الألغام للجهات المعنية في القوات المسلحة، بالإضافة الى لقاءات وتنسيق الجهود مع مراكز الأمم المتحدة ذات العلاقة وقدمت مساهمات مالية طوعية لدعم ميزانية وحدة دعم التنفيذ، والتبرع لدعم برنامج التواصل باللغة العربية لمكافحة الألغام.

وفي الختام نأمل أن يخرج المؤتمر الاستعراضي الرابع برؤية وتقدم في خطة العمل التي أوصى بها المؤتمر الاستعراضي الثالث وما تلاه من توصيات في الاجتماعات السنوية للدول الأطراف بالاتفاقية ، ونؤكد استعداد وفد بلادي المشارك في المؤتمر للعمل معكم من أجل إنجاز اعمال المؤتمر.

أدعو الله لكم بالتوفيق والنجاح، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،